الإجابة النموذجية لموضوع التقييم عن بعد للسنة الثانية جذع مشترك قسم علوم التسيير

مقياس: المالية العامة

من الطبيعي أن كل إنسان يسعى إلى **إشباع حاجاته المتعددة والمتزايدة** وهو أساس المشكلة الاقتصادية فالمشكلة الاقتصادية تتمثل في ندرة الموارد المتاحة بالنسبة للحاجات المتعددة، مما يتطلب اختيار إشباع بعض الحاجات والتضحية بباقي الحاجات، وهنا نجد أن تلك الحاجات التي يشبعها الإنسان تنقسم الى نوعين أساسيين هما: **حاجات عامة وحاجات خاصة**.فالحاجات الخاصة هي تلك الحاجات التي يقوم بإشباعها بنفسه لأنها تحقق له وحده المنفعة، أما **الحاجات العامة** هي تلك الحاجات التي لايمكن للفرد أن يشبعها لنفسه، بل يسعى الأفراد والمجتمع لإشباعها، وهي بذلك تعود بالمنفعة على المجتمع ككل، وفي هذا الصدد نجد أن الدولة هي التي تتحمل إشباع تلك الحاجات من خلال المالية العامة للدولة.**وبذلك تقوم فلسفة المالية العامة على إشباع الحاجات العامة**، فعلم المالية العامة هو العلم الذي **يبحث في الأساليب الفنية التي تعتمدها الدولة فيما يتعلق بنفقاتها وإيراداتها المختلفة وموازنتها العامة وذلك بهدف إشباع الحاجات العامة.**

وقد عرف علم المالية العامة تطورا كبيرا عبر مختلف المدارس الاقتصادية لعل أبرزها ما يتعلق بالتقليديين والكينيزين، **فالمالية العامة عند الكلاسيك كانت محايدة، إضافة إلى أنهم نادوا بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأن دورها يقتصر فقط على الأمن والعدالة والدفاع، هذا ما استوجب أن تكون نفقاتها إدارية فقط، كما أنهم أعتبروا أن توازن الميزانية هو أمر ضروري(التوازن المالي فقط) ولا يمكن اللجوء إلى مصادر الإيرادات غير العادية(القروض)، بالإضافة إلى أن الإيرادات العادية تغطي النفقات العادية**. لكن بعد أزمة الكساد، اكتسح **الفكر الكينزي** الساحة الاقتصادية، وتطورت معه المالية العامة، **وأصبحت غير محايدة(متدخلة)، وأن السياسة المالية هي من الأدوات الأساسية لاسترجاع التوازن، وطالما أن الدولة أصبحت متدخلة في النشاط الاقتصادي، لإن النفقات في الميزانية أصبحت نفقات إدارية واقتصادية، وأن توازن الميزانية أمر غير محتم(عجز، فائض)، بل العبرة تكون بتوازن الدورة الاقتصادية وليس بالتوازن المحاسبي.**

وتشكل الميزانية العامة المحور الأساسي لعلم المالية العامة في تحقيق أهدافه، ويمكن تعريفها على أنها **بيان تقدري لإيرادات ونفقات الدولة لمدة معينة عادة ما تكون سنة وتتطلب الترخيص والاعتماد من طرف السلطة التشريعية.**

ولإعداد الميزانية العامة لابد من احترام المبادئ الأساسية التالية: **مبدأ السنوية، مبدأ العمومية، مبدأ الوحدة، مبدأ التوازن**. وتمر الميزانية العامة بأربعة مراحل: **مرحلة التحضير والإعداد من طرف السلطة التنفيذية، مرحلة الإعتماد من طرف السلطة التشريعية، مرحلة التنفيذ (الآمر بالصرف والمحاسب العمومي)، ومرحلة الرقابة من قبل الهيئات المخولة بذلك.**

د.سعيدي خديجة